

قال محامو جوليان أسانج، مؤسس موقع "ويكيليكس" المتخصص في تسريب الوثائق السرية، في المحكمة العليا البريطانية اليوم الأربعاء، إنه ليس هناك "أى أساس قانوني" لترحيل موكلهم إلى السويد على خلفية اتهامات جنسية.

وفي يوم محموم بالمرافعات القضائية، قالت ديناه روز محامية أسانج إن مذكرة الاعتقال الأوروبية التي أصدرتها السويد "باطلة"، نظرا لأن من طلبها كان ممثلا للادعاء والذي لا يمكن أن يكون "محايدا"، ولم يطلبها قاض، كما ينص القانون البريطاني.

غير أنه على الجانب الآخر، قالت كليير مونتجومري التي تنوب عن السويد في مرافعتها، إن القانون الأوروبي يقول "السلطات القضائية"، والتي تتضمن ممثلي الادعاء "في العديد من الدول".

يسعى أسانج 70 عاما"، الذي بدأ معركته القضائية في بريطانيا في ديسمبر 0102، وراء إلغاء حكم أصدرته المحكمة العليا في لندن في ديسمبر الماضي.

وتتمثل المسألة الرئيسية المقرر أن تدرسها هيئة قضاة المحكمة العليا البريطانية، التي تتألف من سبعة قضاة، فيما إذا كانت مذكرة الاعتقال الأوروبية الصادرة بحق أسانج قانونية بموجب بنود قانون الترحيل البريطاني لعام 2003.

ويحالة القضية إلى المحكمة العليا البريطانية، فإن أسانج قد نقل معركته القضائية إلى أعلى المحاكم درجة في بريطانيا، ومن المتوقع أن يؤجل القضاة قرارهم إلى موعد لاحق.

وفي حال رفضت المحكمة العليا البريطانية طلب الاستئناف، فسيعنى ذلك نهاية المعركة القضائية الذي يخوضها أسانج في بريطانيا، ولكن سيظل لديه خيار الطلب من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج التدخل نيابة عنه.

وقال أسانج، الذي ينفي اتهامات موجهة إليه بـ"اغتصاب" امرأة و"التحرش جنسيا" بأخرى في ستوكهولم في آب/أغسطس 0102، إن القضية المرفوعة ضده "ذات دوافع سياسية".

ألقى القبض على أسانج في لندن في ديسمبر 0102، وسيقوم منذ ذلك الحين في بريطانيا تحت شروط مشددة بعد الإفراج عنه بكفالة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammedfarag.com](http://www.mohammedfarag.com)